

تاريخ الإرسال (2021-1-16)، تاريخ قبول النشر (2021-2-23)

\* 1

د. أحمد عبدالله أحمد

اسم الباحث:

أصول الدين - الدعوة و أصول الدين-جامعة  
العلوم الإسلامية العالمية-الأردن

1 اسم الجامعة والبلد:

\* البريد الإلكتروني للباحث المرسل:

E-mail address:

Drabo3mr@yahoo.com

<https://doi.org/10.33976/IUGJIS.30.1/2022/10>

## مصطلح الغريب في كتب العلل (علل الترمذي وابن أبي حاتم نموذجاً) دراسة نقدية تطبيقية

### الملخص:

يغلب على الغرائب الضعف، هذا هو المشهور، لكن في مواطن أخرى تطلق الغرابة ولا يراد بها التعليل وإنما بيان التفرد، فجاءت هذه الدراسة التطبيقية في كتب العلل التي هي مظان الأحاديث المنتقدة حتى نقف على هذا المصطلح ومعناه عند الأئمة النقاد، فكانت النتيجة أن أطلق الترمذي الغرابة ولا يريد التعليل بل منها أحاديث صحيحة روى بعضها شيخه البخاري في "صحيحه"، وكذلك أطلق أبو حاتم الغرابة على أسانيد ظاهرها الصحة. وأطلق الغرابة على أحاديث منكرة، وأخرى رجح فيها الوقف. مما يستدعي منا الانتباه وعدم اطلاق الضعف على الغرائب من أول وهلة.

كلمات مفتاحية مصطلح ، الغريب ، العلل ، الترمذي ، ابن أبي حاتم

**Title in English (The term "al-Gharib" in the books of causes (the ills of al-Tirmidhi and Ibn Abi Hatim as a model) is an applied critical study)**

**Abstract:** The oddity is dominated by weakness. This is the well-known, but in other areas it is called strangeness and is not intended as an explanation, but rather a statement of uniqueness. He does not want the reasoning, but from them authentic hadiths, some of which were narrated by his Sheikh Al-Bukhari in his "Sahih". Abu Hatim also released the strangeness of the chain of narrators that appear to be authentic. And the strangeness of the hadiths denounced, and others in which the endowment is more likely. Which calls for our attention and not to release weakness to oddities at first glance.

**Keywords:** (the term, al-Gharib, al-'El, al-Tirmidhi, Ibn Abi Hatim)

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا من يهده الله فهو المهتد ومن يضلل فلا هادي له وأشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وبعد:

فإن اصطلاحات علوم الحديث قد ظهرت مبكرة منذ القرن الأول تقريباً، ومنها الغريب، ويقصد به التفرد، وهذا التفرد بشكل عام يقبل من الثقة إلا إذا قامت القرائن على وجود خطأ فُتُرد روايته، ويغلب على الغرائب الضعف والنكارة، واستعمل بعض الأئمة الغريب في الأحاديث الموضوعة والتي لا أصل لها، وقد وردت عبارات عن الأئمة تُحذّر منها، لكن حكم الأئمة بالغربة على حديث هل يعني تحليل لهذا الحديث؟ وفي كتب العلل طائفة حسنة من هذه الأحاديث فلماذا أوردوها: ألمجرد الإخبار عن التفرد أم لردّها؟ بل وهناك بعض الكتب مثل "مسند البزار" و"المعجم الأوسط" للطبراني خاصة بالأحاديث الغريبة وهي مصدر رئيس لهذا النوع من الأحاديث، ويرد عليها نفس السؤال الذي طرحته. فتحرّكت الهمة لدراسة هذا المصطلح "الغريب" في كتب العلل التي هي مظان الأحاديث المنتقدة، واخترت علل الترمذي وعلل ابن أبي حاتم نموذجاً، حتى نضع لبنة في فهم هذا المصطلح فيما بعدها من الكتب، وقد بلغت عدد الأحاديث في الكتابين ستة عشر حديثاً.

**مشكلة الدراسة:** وهذه الدراسة تجيب على الأسئلة التالية:

- 1- من هو أول من عرّف الغريب؟
- 2- ما هو تعريف الحديث الغريب عند المحدثين؟
- 3- ما هو الغريب عند الترمذي في العلل الكبير؟
- 4- ما هو الغريب عند أبي حاتم وأبي زرعة الرازيين؟
- 5- هل بالضرورة أن يكون الغريب ضعيفاً؟ أم الغربة حكم بالتفرد، وقد يصح به الحديث؟
- 6- في أي طبقة وقع التفرد في الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالغربة؟

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- 1- بيان أول من عرّف الغريب.
  - 2- معرفة تعريف الغريب عند المحدثين.
  - 3- معرفة معنى الغريب عند الترمذي وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين.
  - 4- بيان حكم العلماء بالغربة على الحديث هو ضعف أم حكم بالتفرد.
  - 5- بيان الطبقات التي يحكم العلماء عليها بتفرد الرواة وغربة حديثهم.
- أهمية الدراسة:** إن معرفة الاصطلاحات الحديثية ومعناها عند الأئمة ودراسة ذلك دراسة تطبيقية من كبار المسائل المهمة التي بحاجة إلى تتبع، ومنها مصطلح "الغريب" ومعانيه.

**حدود الدراسة:** هذه دراسة تطبيقية في كتابين من كتب العلل: "علل الترمذي الكبير"، وعلل ابن أبي حاتم. وكنت أتمنى أن ألقى بهما علل الدارقطني كون هذه الكتب الثلاثة هي أشهر كتب العلل لكن الأمثلة في هذا الكتاب كثيرة لا يستوعبها هذا البحث في صفحات يسيرة.

**الدراسات السابقة:** لم أقف في حدود اطلاعي على دراسة للغريب في كتب العلل بطريقة استقرائية لجميع الأمثلة فيها .

وقد وقفت على رسائل وأبحاث لها تعلق من بعيد بموضوع البحث منها:

1- مصطلح حسن غريب دراسة استقرائية تطبيقية في جامع الترمذي، وهي رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية عام 1995م للباحث أسامة نمر عبدالقادر.

2- دراسة تطبيقية لمصطلح (حسن صحيح غريب) عند الامام الترمذي، بحث منشور في المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي عدد 2020/7/5 للباحثين د.عزیز الرحمن مكي، ود. نقيب جان.

لكن هذه الأبحاث تختلف عن هذه الدراسة إذ لكل مصطلح مدلول ؛ فالحسن مع الغريب يختلف عن الغريب، وكذا "حسن صحيح غريب"، فجاءت هذه الدراسة الخاصة للغريب في كتب العلل حتى تكشف عن معناه فيه، وهل يُراد به التعليل أم ماذا؟

**منهجية البحث:** وقد استخدمت في هذا البحث المناهج التالية:

- 1- المنهج الاستقرائي: حيث قمت باستقراء جميع الأحاديث التي حُكم عليها بالغرابة في هذين الكتابين.
- 2- المنهج التحليلي: وذلك بدراسة الأحاديث وتخريجها ودراسة أسانيدھا. وفي تخريج الأحاديث استغدت من تخريجات المحققين على طبعة العلل بإشراف د.سعد الحميد حيث بذلوا جهدا كبيرا جدا في ذلك، مع تتمات وزيادات مني في مواطن، وحاولت أن لا أطيل في التخريج لأن هذا ليس هدفي. ورتبت مصادر التخريج حسب وفاة أصحابها. وترجمت للرواة حسب الحاجة فإن كان ثقة متفق عليه اكتفيت بذلك، وإن احتج به الشيخان فحسبه إلا في مواطن اقتضت التفصيل أحيانا في حال الرواي، وليس من هدفي جمع جميع أقوال أهل الجرح والتعديل فيه.

3- المنهج النقدي: وذلك ببيان أحوال هذه الأحاديث ونقل أقوال أهل العلم إن وجدت، ومحاولة الوصول إلى معنى الغريب عند العلماء في هذه الكتب.

**خطة البحث:** وجعلت هذا البحث في المباحث التالية

المبحث الأول: تعريف الغريب لغة واصطلاحاً

المبحث الثاني: حكم الحديث الغريب.

المبحث الثالث: الغريب في علل الترمذي.

المبحث الرابع: الغريب في علل ابن أبي حاتم.

ومن الله استمد العون وعليه التكلان، (رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ. آل عمران(8)

## المبحث الأول: الغريب لغة واصطلاحاً

أولاً: الغريب لغة: قال صاحب مقاييس اللغة:

(غَرِبَ) الْعَيْنُ وَالرَّاءُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَكَلِمُهُ غَيْرُ مُنْقَاسَةٍ لَكِنَّهَا مُتَجَانِسَةٌ، فَلِذَلِكَ كَتَبْنَاهُ عَلَى جِهَتِهِ مِنْ غَيْرِ طَلَبٍ لِقِيَاسِهِ.

فَالْغَرْبُ: حَدُّ الشَّيْءِ. يُقَالُ: هَذَا غَرْبُ السَّيْفِ. وَيُقُولُونَ: كَفَفْتُ مِنْ غَرْبِهِ، أَيُّ أَكَلْتُ حَدَّهُ وَقُولُهُمْ: اسْتَغْرَبَ الرَّجُلُ، إِذَا بَالَعَ فِي الضَّحِكِ، مُمَكِّنٌ أَنْ يَكُونَ مِنْ هَذَا، كَأَنَّهُ بَلَغَ آخِرَ حَدِّ الضَّحِكِ. وَالْغَرْبُ: الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ. وَالْغَرْبَانِ مِنَ الْعَيْنِ: مُقْدِمُهَا وَمُؤَخَّرُهَا. وَغُرُوبُ الْأَشْنَانِ: مَاؤُهَا. فَأَمَّا الْغُرُوبُ فَمَجَارِي الْعَيْنِ. قَالَ:

مَا لَكَ لَا تَذْكُرُ أَمْ عَمِرُوا ... إِلَّا لِعَيْنَيْكَ غُرُوبٌ تَجْرِي

وَالْغَرْبُ أَيْضًا بِسُكُونِ الرَّاءِ، فِي قَوْلِهِمْ: أَتَاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ، إِذَا لَمْ يُذَرَّ مَنْ رَمَاهُ بِهِ.

وَأَمَّا الْغَرْبُ بِفَتْحِ الرَّاءِ، فَيُقَالُ إِنَّ الْغَرْبَ: الزَّوِيَّةُ. وَالْغَرْبُ: مَا انْصَبَّ مِنَ الْمَاءِ عِنْدَ الْبُيْرِ فَتَغَيَّرَتْ رَائِحَتُهُ<sup>(1)</sup>.

وجاء في المعجم الوسيط:

غرب عن وطنه غرابة وغبية: ابتعد عنه، والكلام غرابة: غمض.

أغرب: أتى الغرب وصار غريباً وارتحل وجاء بالشَّيْءِ الْغَرِيبَ، وَفِي كَلَامِهِ أَتَى بِالْغَرِيبِ الْبَعِيدَ عَنِ الْفَهْمِ، وَفِي الْأَرْضِ أَمْعَنُ فِيهَا فَسَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا وَيُقَالُ: رَمَى فَأَغْرَبَ أَبْعَدَ الْمَرْمَى.

غرب في الأرض: أَمْعَنُ فِيهَا فَسَافِرٌ سَفَرًا بَعِيدًا. وَالْقَوْمُ ذَهَبُوا نَاحِيَةَ الْمَغْرِبِ.

اغترب: نزع عن الوطن واحتد ونشط وفلان تزوج في غير الأقارب وفي الحديث: (اغتربوا وَلَا تَصُورُوا)<sup>(2)</sup>.

تغرب نزع عن الوطن.

(الْغَرِيبُ) الرَّجُلُ لَيْسَ مِنَ الْقَوْمِ وَلَا مِنَ الْبَلَدِ (ج) غرباء<sup>(3)</sup>.

ثانياً: الغريب اصطلاحاً:

1- أقدم من عرّف الغريب من الحديث الإمام الترمذي، فقال: (وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإنّ أهل الحديث يستغربون الحديث لمعانٍ: ربّ حديث يكون غريباً لا يُروى إلا من وجه واحد. وربّ رجلٍ من الائمة يُحدّث بالحديث لا يُعرف إلا من حديثه فيشتهر

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة (4/ 420).

(2) لم يثبت من قول النبي صلى الله عليه وسلم، ذكره ابن قتيبة في كتابه في غريب الحديث (3/ 733):

أَحَادِيثٌ سَمِعْتُ أَصْحَابَ اللُّغَةِ يَذْكُرُونَهَا وَلَا أَعْرِفُ أَصْحَابَهَا. وَذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمَجَالِسَةِ وَجَوَاهِرُ الْعِلْمِ (8/ 46) قَالَ:

وَالْغَرْبُ تَقُولُ: اغْتَرِبُوا وَلَا تَصُورُوا (أَيُّ: انْكُحُوا فِي الْغَرَائِبِ) ؛ فَإِنَّ الْقُرَائِبَ يَصُورِينَ الْأَوْلَادَ.

(3) مجمع اللغة العربية بالقاهرة، المعجم الوسيط (2/ 647).

الحديث لكثرة من روى عنه. ورب حديث إنما يستغرب لزيادة تكون في الحديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يعتمد على حفظه. ورب حديث يروى من أوجه كثيرة، وإنما يستغرب لحال الاسناد<sup>(4)</sup>.

2- وذكر ابن الصلاح الغريب في مقدمته في (النوع الحادي والثلاثون: معرفة الغريب والعزير من الحديث).

رَوَيْنَا عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُنْذَةَ الْحَافِظِ الْأَصْبَهَانِيِّ أَنَّهُ قَالَ: " الْغَرِيبُ مِنَ الْحَدِيثِ كَحَدِيثِ الزُّهْرِيِّ وَقَتَادَةَ وَأَشْبَاهِهِمَا مِنَ الْأَثَمَةِ مِمَّنْ يُجْمَعُ حَدِيثُهُمْ، إِذَا انفرد الرجل عنهم بالحديث يُسَمَّى غَرِيبًا، فَإِذَا رَوَى عَنْهُمْ رَجُلَانِ وَثَلَاثَةٌ، وَاشْتَرَكُوا فِي حَدِيثٍ يُسَمَّى غَزِيرًا، فَإِذَا رَوَى الْجَمَاعَةُ عَنْهُمْ حَدِيثًا سُمِّيَ مَشْهُورًا ".

قُلْتُ: الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَقَرَّدُ بِهِ بَعْضُ الرُّوَاةِ يُوصَفُ بِالْغَرِيبِ، وَكَذَلِكَ الْحَدِيثُ الَّذِي يَتَقَرَّدُ فِيهِ بَعْضُهُمْ بِأَمْرٍ لَا يَذْكُرُهُ فِيهِ غَيْرُهُ: إِمَّا فِي مَتْنِهِ، وَإِمَّا فِي إِسْنَادِهِ.

وَيَنْقَسِمُ الْغَرِيبُ أَيْضًا مِنْ وَجْهِ آخَرَ:

فَمِنْهُ مَا هُوَ (غَرِيبٌ مَتْنًا وَإِسْنَادًا) وَهُوَ الْحَدِيثُ الَّذِي تَقَرَّدَ بِرَوَايَةِ مَتْنِهِ رَاوٍ وَاحِدٌ.

وَمِنْهُ مَا هُوَ (غَرِيبٌ إِسْنَادًا لَا مَتْنًا) كَالْحَدِيثِ الَّذِي مَتْنُهُ مَعْرُوفٌ مَرْوِيٌّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، إِذَا تَقَرَّدَ بَعْضُهُمْ بِرَوَايَتِهِ عَنْ صَحَابِيٍّ آخَرَ كَانَ غَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ مَعَ أَنَّ مَتْنَهُ غَيْرُ غَرِيبٍ<sup>(5)</sup>.

أقول: وكلام ابن الصلاح بعد نقله لتعريف ابن مندة هو تلخيص وتوضيح لكلام الترمذي في الغريب الذي هو نوعان: غريب مطلق وغريب نسبي. وزاد الترمذي فأدخل الزيادة في المتن في الغريب.

3- ثم جاء الحافظ ابن حجر في نزهة النظر فلخص الأمر بقوله: الغريب وهو: ما يتقَرَّدُ بِرَوَايَتِهِ شَخْصٌ وَاحِدٌ فِي أَيِّ مَوْضِعٍ وَقَعَ التَّقَرُّدُ بِهِ مِنَ السَّنَدِ<sup>(6)</sup>.

المبحث الثاني: حكم الحديث الغريب.

جاء في تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي: (وَيَنْقَسِمُ) أَيِ الْغَرِيبُ (إِلَى صَحِيحٍ) كَأَفْرَادِ الصَّحِيحِ، (و) إِلَى (غَيْرِهِ) أَيِ غَيْرِ الصَّحِيحِ (وَهُوَ الْغَالِبُ) عَلَى الْغَرَائِبِ.

قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: لَا تَكْتُبُوا هَذِهِ الْأَحَادِيثَ الْغَرَائِبَ فَإِنَّهَا مَنَاقِيرُ، وَعَامَّتُهَا عَنِ الضُّعَفَاءِ. وَقَالَ مَالِكٌ: شَرُّ الْعِلْمِ الْغَرِيبُ، وَخَيْرُ الْعِلْمِ الظَّاهِرُ الَّذِي قَدْ رَوَاهُ النَّاسُ. وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كُنَّا نَرَى أَنَّ غَرِيبَ الْحَدِيثِ خَيْرٌ فَإِذَا هُوَ شَرٌّ.

(4) الترمذي، الجامع (254256/6).

(5) ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث (ص: 270271).

(6) ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر (ص: 50).

وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: الْعِلْمُ الَّذِي يَجِيبُكَ مِنْ هَاهُنَا وَهَاهُنَا: يَغْنِي الْمَشْهُورَ، رَوَاهَا النُّبُهَيْيُّ فِي " الْمُدْخَلِ " (7).

وَرَوَى عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثْتُ عَلِيَّ بْنَ الْحَسَنِ بِحَدِيثٍ، فَلَمَّا فَرَعْتُ قَالَ: أَحْسَنْتَ، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ، هَكَذَا حَدَّثْنَا، قُلْتُ: مَا أَرَانِي إِلَّا حَدَّثْتُكَ بِحَدِيثٍ أَنْتَ أَعْلَمَ بِهِ مِنِّي، قَالَ: لَا تَقُلْ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَا يُعْرَفُ؛ إِنَّمَا الْعِلْمُ مَا عُرِفَ وَتَوَاطَأَتْ عَلَيْهِ الْأَلْسُنُ (8).

المبحث الثالث: الغريب في علل الترمذي.

1- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عَمَرَ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، أَنَّ عُثْمَانَ تَوَضَّأَ ثَلَاثًا ثَلَاثًا وَقَالَ: هَكَذَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَوَضَّأَ (9). سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ. قَالَ أَبُو عِيسَى: هُوَ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ (10).

أقول: وبعد النظر في الحديث وتخرجه أسجل ما يلي:

1- الحديث رواه البزار وقال: وَهَذَا الْحَدِيثُ حَسَنُ الْإِسْنَادِ ، وَلَا تَعْلَمُ رَوَى زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ عُثْمَانَ حَدِيثًا مُسْنَدًا إِلَّا هَذَا الْحَدِيثَ وَلَا لَهُ إِسْنَادٌ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ إِلَّا هَذَا الْإِسْنَادُ (11).

2- وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير وعزاه للبزار وقال: وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ (12).

3- وهذه أحوال رواته باختصار:

سعيد بن الحارث هو ابن أبي سعيد بن المعلى، وخارجة بن زيد بن ثابت ثقتان أخرج لهما البخاري ومسلم ومتفق على توثيقهما (13).

و فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ وَإِنْ احتج به الشيخان إلا إن فيه كلاماً كثيراً ولذلك لخص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب فقال: صدوق كثير الخطأ (14).

وعثمان بن عمر هو ابن فارس أخرج له الشيخان كذلك ، (قال أحمد (15) وابن معين (16) وابن سعد (17): ثقة، وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث (18). وقال أبو حاتم: صدوق، وكان

(7) لم أجدها في المدخل المطبوع، وهو ناقص كما هو معروف، فكأنها في الجزء المفقود.

(8) السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (2/ 633)

(9) الحديث رواه من هذا الوجه: البزار في مسنده، البحر الزخار 1/ 82 (343)، والكتاني في "المنتقى من فوائد الحديث" (100).

(10) الترمذي، العلل الكبير رقم (25) (ص: 36).

(11) البزار، البحر الزخار 1/ 82 (343).

(12) ابن حجر "التلخيص الحبير" (1/ 271).

(13) انظر ترجمة سعيد بن الحارث في تهذيب الكمال 10/ 380، وتهذيب التهذيب 4/ 15، وتقريب التهذيب ص 234. وترجمة خارجة بن زيد في تهذيب الكمال 8/ 8، وتهذيب التهذيب 3/ 74، وتقريب التهذيب ص 186.

(14) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 448 ، وانظر: الذهبي، ميزان الاعتدال 3/ 365.

(15) الخطيب ، تاريخ بغداد 11/ 281.

يحيى بن سعيد لا يرضاه<sup>(19)</sup>. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(20)</sup><sup>(21)</sup>. وكان في ثبوت هذا عن يحيى بن سعيد نظر؛ ولذلك فإن الحافظ ابن حجر أوردها في التقريب بصيغة التمريض فقال: ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه<sup>(22)</sup>. وقال في هدي الساري: لم يثبت عن القطان أنه تركه<sup>(23)</sup>.

4- رجال الحديث ثقات كلهم، وفُليح احتج به البخاري في مواطن كثيرة من صحيحه، فهو ثقة عنده، فلا يهمننا هنا كلام من تكلم فيه.

5- حكم البخاري على الحديث بأنه حسن، ويعني به الصحة. وهذا موجود في استعمال الأئمة النقاد، أي: اطلاق الحسن على الصحيح. وانظر هذا في رسالة الدكتور خالد الدريس عن الحسن<sup>(24)</sup>.

6- وعثمان بن عمر الذي تفرد بهذا الحديث من طبقة صغار أتباع التابعين كما يؤخذ من تقريب التهذيب.

7- وخُكم الترمذي على الحديث بالغرابة لا ينافي الصحة كما هو معلوم عند أصحاب الشأن<sup>(25)</sup>.

2- حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ الْأَحْمَرُ ، عَنْ ابْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ وَقَاهُ اللَّهُ شَرَّ مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَشَرَّ مَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ»<sup>(26)</sup>.

سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ: هُوَ حَدِيثُ أَبِي خَالِدٍ . وَقَالَ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ عَلِيٍّ<sup>(27)</sup> فِيهِ غَرِيبٌ أَيْضًا<sup>(28)</sup>.

(16) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 159/6

(17) ابن سعد، الطبقات الكبرى 217/7.

(18) العجلي، معرفة الثقات 129/2.

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 159/6.

(20) ابن حبان، الثقات 451/8.

(21) ابن حجر تهذيب التهذيب 142/7، والمزي تهذيب الكمال 464/19.

(22) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 385.

(23) ابن حجر، هدي الساري (ص463).

(24) خالد الدريس، الحديث الحسن لذاته ولغيره دراسة استقرائية نقديّة 182/1 و394 و426 و430 و702/2 وغيرها مواطن كثيرة.

(25) قال ابن الصلاح في معرفة أنواع علوم الحديث ت عتر (ص: 270) ثُمَّ إِنَّ الْغَرِيبَ يَنْقَسِمُ إِلَى صَحِيحٍ، كَالْأَفْرَادِ الْمُخْرَجَةِ فِي الصَّحِيحِ، وَإِلَى غَيْرِ صَحِيحٍ، وَذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ عَلَى الْغَرِيبِ.

(26) أخرجه الترمذي، "الجامع" (2409)، وابن أبي عاصم في "الزهد" ص 16 و 17، وأبو يعلى، "المسند" (6200)، وابن حبان، "الصحيح" (2546)، والحاكم، "المستدرک" (357 / 4)، والدارقطني في "الأفراد" كما في أطرافه 286 / 5 وفي "العلل" 237 / 8 و 278، من طرق عن أبي خالد الأحمر

أقول:

1- حديث أبي خالد الأحمر، قال الترمذي بعد إخراجها في الجامع: "أبو حازم الذي روى عن أبي هريرة اسمه: سلمان مولى عزة الأشجعية.... وهذا حديث حسن غريب" (29).

وهكذا وقع حكم الترمذي في جل طبقات الترمذي: حسن غريب. وفي طبعة الترمذي "دار الفكر" قال: حسن صحيح.

2- أما رجاله، فأبو حازم الأشجعي ثقة احتج به الشيخان (30). ومحمد بن عجلان فيه كلام وقد ذكره الذهبي في "من تكلم فيه وهو موثق" وقال: صدوق، قال الحاكم وغيره: سيء الحفظ وخرج له مسلم في الشواهد (31). وقال ابن حجر: صدوق (32). وأبو خالد الأحمر هو سليمان بن حيّان احتج به الشيخان لكنه متكلم فيه: (قال ابن أبي مريم، عن ابن معين: ثقة. وكذا قال ابن المديني. وقال ابن مُحَرَّر: وسألت يحيى عن أبي خالد الأحمر سليمان بن حيّان فقال ليس به بأس ثقة ثقة (33). وقال عثمان الدارمي، عن ابن معين: ليس به بأس (34). وكذا قال النسائي. وقال عباس الدوري، عن ابن معين: صدوق وليس بحجة (35). وقال أبو هشام الرفاعي: ثنا أبو خالد الأحمر الثقة الأمين. وقال أبو حاتم: صدوق (36). وقال الخطيب: كان سفيان يعيب أبا خالد لخروجه مع إبراهيم بن عبد الله بن حسن، وأما أمر الحديث فلم يكن يُطعن عليه فيه (37). وقال ابن عدي (38): له أحاديث صالحة وإنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ، وهو في الأصل كما قال ابن معين: صدوق وليس بحجة (39). ولخص حاله الحافظ ابن حجر في التقريب: صدوق

---

(27) أخرجه أحمد في "مسنده" (22823)، والبخاري في "صحيحه" (6474) و (6807)، والترمذي في "جامعه" (2408)، وأبو يعلى في "مسنده" (7555)، وابن حبان في "الصحيح" (5701)، والطبراني في "المعجم الكبير" (5960)، والحاكم في "المستدرک" 358/4. من طرق عن علي بن عمر به.

(28) الترمذي، العلل الكبير (ص: 332)، رقم (614)(615).

(29) الترمذي، "الجامع" (2409).

(30) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 246.

(31) الذهبي، من تكلم فيه وهو موثق" (ص: 165).

(32) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 496.

(33) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز (96/1).

(34) في المطبوع من تاريخ ابن معين رواية الدارمي (ص: 129): قلت: فكيف حديث سليمان بن حيّان فقال ثقة.

(35) لم أجده في تاريخ ابن معين رواية الدوري المطبوع.

(36) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 107/4.

(37) الخطيب، تاريخ بغداد 28/10.

(38) ابن عدي، الكامل 282/4.

(39) ابن حجر، تهذيب التهذيب (4/159).



يخطيء<sup>(40)</sup>. فتعقبه صاحباً تحرير تقريب فقالا: بل: صدوق حسن الحديث، في أقل أحواله، وهو قريب من الثقة<sup>(41)</sup>.

3- فهذا الطريق أقل أحواله أنه حسن كما قال الترمذي في الجامع فيما نقلته عنه.

4- وأبو خالد الأحمر الذي تفرد بهذا الحديث ذكره ابن حجر في التقريب في الطبقة الثامنة، وهم الوسطى من أتباع التابعين.

5- وحديث عمر بن علي الذي قال عنه البخاري أيضاً بأنه غريب، رواه البخاري في صحيحه<sup>(42)</sup>.

6- وعمر بن علي الذي تفرد بالحديث ذكره الحافظ ابن حجر في تقريبه في الطبقة الثامنة، وهم الوسطى من أتباع التابعين<sup>(43)</sup>.

3- حَدَّثَنَا أَبُو هَمَامٍ الْوَلِيدُ بْنُ شُجَاعٍ بْنِ الْوَلِيدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ: مَتَى وَجَبَتْ لَكَ النَّبُوءَةُ؟ قَالَ: «وَأَدَمَ بَيْنَ الرُّوحِ وَالْجَسَدِ»<sup>(44)</sup>. سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَلَمْ يَعْرِفْهُ. قَالَ أَبُو عِيْسَى: وَهُوَ حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، رَوَاهُ رَجُلٌ وَاحِدٌ مِنْ أَصْحَابِ الْوَلِيدِ<sup>(45)</sup>. أقول:

1- الحديث رواه أيضاً الترمذي في جامعه، وقال: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَا نَعْرِفُهُ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ<sup>(46)</sup>. هكذا في تحفة الأشراف وطبعة أحمد شاكر ود. بشار معروف. وفي طبعتي دار التأصيل والفكر: حسن صحيح غريب.

2- وقال الدارقطني: تَقَرَّرَ بِهِ الْأَوْزَاعِيُّ عَنْ يَحْيَى وَعَنْ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ<sup>(47)</sup>.

3- وقول الترمذي هنا: سألت محمداً عن هذا الحديث فلم يعرفه. فلعله يقصد أي لم يعرفه إلا من هذا الطريق.

(40) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 250.

(41) شعيب الأناؤوط ود. بشار معروف، تحرير تقريب التهذيب (2/ 65).

(42) البخاري، "الصحيح" (6474) و (6807).

(43) ابن حجر، تقريب التهذيب ص 416.

(44) الحديث أخرجه الترمذي في "جامعه (3609)، والأجري في "الشرعية" (946) و (947)، والفريابي في "القدر" (14)، وابن حبان في "الثقات" 1/ 47، والحاكم في "المستدرک" 2/ 609، واللائكائي في "أصول الاعتقاد" (1403)، وأبو نعيم في "دلائل النبوة": 22، والبيهقي في "دلائل النبوة" 2/ 130، والخطيب في "تاريخ بغداد" 4/ 119 و 253. من طرق عن الوليد بن مسلم به

(45) الترمذي، العلل الكبير (684) (ص: 368).

(46) الترمذي، "الجامع" (3609).

(47) أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني لمحمد بن طاهر المقدسي (2/ 364).

4-ورجاله كلهم ثقات أثبات احتج بهم الشيخان.

5-ورغم ثقة رجاله إلا أنه ورد عن الإمام أحمد أنه كان يستتكر هذا الطريق؛ قال المروزي (48): قُلْتُ لَهُ - يعني الإمام أحمد -: فَتَعْرِفُ عَنِ الْوَلِيدِ عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ يَحْيَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَتَى كُنْتَ نَبِيًّا؟ قَالَ: هَذَا مُنْكَرٌ هَذَا مِنْ خَطَأِ الْأَوْزَاعِيِّ هُوَ كَثِيرًا مِمَّا يُخْطِئُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ كَانَ يَقُولُ عَنْ أَبِي الْمُهَاجِرِ وَإِنَّمَا هُوَ أَبُو الْمُهَلَّبِ (49).

وقال الإمام أحمد فيما نقله الخلال: (هذا منكر، هذا من خطأ الأوزاعي يخطئ كثيراً عن يحيى بن أبي كثير) (50).

6-وعلى كل حال فالذي يعنينا هنا رأي الترمذي الذي قبل الحديث وحكم عليه بالحسن.

7-والوليد بن مسلم الذي تفرد بالحديث ذكره ابن حجر في الطبقة الثامنة وهم الوسطى من أتباع التابعين.

المبحث الثالث: الغريب في علل ابن أبي حاتم (51).

الحديث الأول: وسألتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رواه مروان الطاطري ، عن أبي إسحاق الفزاري ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه توضأ وخلل لحيته ، وقال : بهذا أمرني ربي عز وجل.

فقال أبي : هذا غير محفوظ ؛ وحديثنا أحمد بن يونس ، عن الحسن بن صالح ، عن موسى بن أبي عائشة ، عن رجل ، عن يزيد الرقاشي ، عن أنس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم (52).

---

(48) هو الإمام، القدوة، الفقيه، المحدث شيخ الإسلام، أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجاج المروزي، نزيل بغداد، وصاحب الإمام أحمد. انظر ترجمته في سير أعلام النبلاء (13/ 173).

(49) المروزي، العلل (262).

(50) الخلال، "المنتخب من العلل" (93).

(51) ملاحظه هامة جداً: استفدت في تخريج الأحاديث التي في هذا المبحث في علل ابن أبي حاتم من تخريجات طبعة العلل بإشراف الدكتور سعد الحميد، وهي من اروع الطبعات وأهما ، وقد جهدت أن أزيد على تخريجاتهم فلم أعثر على مصادر لم يذكروها إلا في القليل النادر.

وفي طبعتهم احالات ونقولات من كتب العلل وغيرها استفدت منها أيضاً. فاقترضت مني التنويه من باب امانة العلم. وملاحظة هامة أخرى أنني اعتمدت في تراجم أسانيد هذه الروايات على كلام أبي حاتم وأبي زرعة في الرجال التي نقلها عنهما عبدالرحمن بن أبي حاتم في كتابه الشهير "الجرح والتعديل" حتى نتوصل إلى حكم الحديث عندهما بناءً على ذلك.

(52) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (ج8/ص422)، من طريق حسن بن صالح به. بدون ذكر زيادة: " بهذا أمرني ربي عز وجل ".

قال أبي : هذا الصَّحِيحُ ، وَكُنَّا نَظُنُّ أَنَّ ذَاكَ غَرِيبٌ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا عِلَّتُهُ : تَرَكَ مِنَ الْإِسْنَادِ نَفْسَيْنِ ، وَجَعَلَ مُوسَى ، عَنْ أَنَسٍ (53).

أقول :

1- طريق مروان الطاطري أخرجه الحاكم في المستدرک، وقال: صحيح (54). وذلك جرياً على ظاهر إسناده. وقال الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة: رجاله ثقات، إلا أنه مُنْقَطِعٌ، فَقَدْ قَالَ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي (الْعِلَالِ)... وذكر كلامه (55).

2- فطريق مروان رجاله ثقات لولا العلة التي ذكرها أبو حاتم من وجود إسناده آخر أظهر عورته.

3- وصف أبو حاتم طريق مروان الطاطري الذي ظاهره الصحة بقوله: وكنا نظن أن ذلك غريب، ويريد بالغرابة القوة كما هو واضح.

4- مروان الطاطري الذي تفرد بالحديث من الطبقة التاسعة كما في تقريب التهذيب (56)، وهم صغار أتباع التابعين.

الحديث الثاني: وسألت أبي ، وأبا زُرْعَةَ ، عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ زُهَيْرُ بْنُ عَبَادٍ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ مِيسَرَةَ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الَّذِي يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَخْفِضُهُ قَبْلَ الْإِمَامِ كَأَنَّمَا نَاصِيئَتُهُ بِيَدِ شَيْطَانٍ (57).

قال أبي : هذا خطأ ، كُنَّا نَظُنُّ أَنَّهُ غَرِيبٌ ، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَنَا عِلَّتُهُ.

قُلْتُ : وَمَا عِلَّتُهُ ؟ قَالَ : حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ يَزِيدَ الْعَبْدِيُّ وَإِيَّاكَ عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ ابْنِ عَجْلَانَ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا (58).

قال ابن عُيَيْنَةَ : فَقَدِمَ عَلَيْنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، فَأَتَيْتُهُ فَسَأَلْتُهُ فَحَدَّثَنِي عَنْ مَلِيحِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا.

وقال أبو زُرْعَةَ : هذا خطأ إنما هو عن ابن عجلان ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ مَلِيحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَوْفُوفًا.

---

(53) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 40) (84).

(54) الحاكم في "المستدرک" 1/ 250 (530) .

(55) ابن حجر ، إتحاف المهرة (2/ 350)

(56) ابن حجر ، تقريب التهذيب ص 526.

(57) أخرجه من هذا الطريق تمام في "قوائده" 1/ 99 (226) ومن طريقه ابن عساكر في "تاريخ دمشق" 6/ 276 (362).

(58) أخرجه من هذا الطريق عبد الرزاق في "المصنف" (3753) ، والحميدي في "مسنده" (1019) . قال الحميدي: «وقد كان سفيان ربما رفعه وربما لم يرفعه» .

ورواه مالك في "الموطأ" (92/1) وابن أبي شيبة في "المصنف" (7145) من طريق محمد بن عمرو بمثله موقوفًا.

قال أبي : فلو كان عند ابن عجلان عن أبيه ، عن أبي هريرة لم يحدث : عن محمد بن عمرو ، عن مليح ، عن أبي هريرة<sup>(59)</sup>.  
أقول:

1-حكم أبو حاتم على طريق زهير بن عباد ، عن حفص بن ميسرة ، عن ابن عجلان ، عن أبيه ، عن أبي هريرة، فقال: كنا نظنه أنه غريب.

2-واليك ترجمة رجاله :

زهير بن عباد قال ابن أبي حاتم : سئل أبي عنه فقال: أصله كوفي، ثقة<sup>(60)</sup>.

حفص بن ميسرة قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن حفص بن ميسرة فقال: صالح الحديث. وقال: سئل أبو زرعة عن حفص بن ميسرة فقال: لا بأس به<sup>(61)</sup>.

ومحمد بن عجلان، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن عجلان فقال: ثقة. وقال: سمعت أبا زرعة يقول: محمد بن عجلان من الثقات<sup>(62)</sup>.

وأبوه عجلان ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل فقال: عجلان مولى فاطمة بنت عتبة بن ربيعة القرشي والد محمد بن عجلان، سمع أبا هريرة وفاطمة بنت عتبة، روى عنه بكير بن عبد الله بن الأشج، وابنه محمد بن عجلان سمعت أبي يقول ذلك<sup>(63)</sup>. وقال الميموني: سمعته يقول (يعني أحمد بن حنبل) : ابن عجلان ثقة، وأبوه صالح الحديث، لقي أبا هريرة<sup>(64)</sup>. قال النسائي: لا بأس به<sup>(65)</sup>. وعجلان أخرج له مسلم، وقال ابن حجر في التقريب: لا بأس به<sup>(66)</sup>.

3-فهذا إسناد قوي ، وهذا ما يريده أبو حاتم من قوله: كنا نظن أنه غريب.

4-ثم بين أبو حاتم علته، وليس هذا مجال بحثنا، وإنما نبحت في معنى قول أبي حاتم: غريب.

---

(59) ابن أبي حاتم ، علل الحديث (1/ 83)(223).

(60) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3/ 591).

(61) ابن أبي حاتم، المصدر السابق(3/187).

(62) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (8/50).

(63) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (7/18).

(64) الميموني، سؤالات الميموني لأحمد بن حنبل(508).

(65) ابن حجر، تهذيب التهذيب (7/ 162).

(66) ابن حجر، تقريب التهذيب ص387.

الحديث الثالث: وسألت أبي عن حديث؛ رواه محمد بن سليمان الأصبهاني، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثني عشر ركعة<sup>(67)</sup>.

فقال أبي: هذا خطأ، رواه سهيل عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(68)</sup>.

وقال أبي: كنت معجباً بهذا الحديث، وكنت أرى أنه غريب، حتى رأيت سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة، عن أم حبيبة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، فعلمت أن ذلك لزم الطريق<sup>(69)</sup>.

أقول:

1- طريق محمد بن سليمان الأصبهاني، قال النسائي: «هذا خطأ، ومحمد بن سليمان ضعيف، هو ابن الأصبهاني»<sup>(70)</sup>.

وقال ابن عدي: «وهذا أخطأ فيه ابن الأصبهاني حيث قال: عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، وكان هذا الطريق أسهل عليه؛ إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة»<sup>(71)</sup>.

(67) أخرجه من هذا الطريق: ابن أبي شعبة في "المصنف" (5981)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (37/7) تعليقاً، والنسائي في "سننه" (1811)، وابن ماجه في "سننه" (1142)، والبخاري في "مسنده"، وابن عدي في "الكامل" (229/6)، والطبراني في "المعجم الأوسط" (524). قال الطبراني: «لَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ إِلَّا مُحَمَّدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَصْبَهَانِيَّ وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ وَفَلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ سُهَيْلٍ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ: عَنْ الْمُسَيَّبِ بْنِ رَافِعٍ، عَنْ عُنْبَسَةَ بْنِ أَبِي سَفْيَانَ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ».

وقال الدارقطني في "العلل" (184/8 رقم 1500): «يرويه سهيل بن أبي صالح، واختلف عنه؛ فرواه محمد بن سليمان الأصبهاني وأبوب بن سيار، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ووهما فيه. ورواه فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق السبيعي، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة، وقول فليح أشبه بالصواب».

(68) رواه النسائي في "سننه" (1802)، وابن خزيمة في "صحيحه" (1189) من طريق فليح بن سليمان، عن سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عنبسة، عن أم حبيبة، به. قال النسائي: «فليح بن سليمان ليس بالقوي».

ورواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" (2042) (2043)، والبخاري في "التاريخ الكبير" (37/7) تعليقاً، والترمذي في "جامعه" (415)، والنسائي في الكبرى (1803)، والطبراني في "الكبير" (231/23 رقم 435)، والخطيب في "تاريخه" (81/5) من طرق عن أبي إسحاق، عن المسيب، عن عنبسة، عن أم حبيبة،

(69) ابن أبي حاتم، علل الحديث (106/1) (288).

(70) النسائي، المجتبى 264/3.

(71) ابن عدي، الكامل 464/7.

كذا عبارة ابن عدي، وصوابه: «إنما روى هذا سهيل، عن أبي إسحاق، عن المسيب بن رافع، عن عمرو بن أوس، عن عنبسة بن أبي سفيان، عن أم حبيبة».

2- ومحمد بن سليمان الأصبهاني ترجمه ابن أبي حاتم وقال: سألت أبي عنه، فقال: لا بأس به يكتب حديثه ولا يحتج به<sup>(72)</sup>.

3- فقول أبي حاتم عن طريق ابن الأصبهاني: كنتُ معجباً بهذا الحديث ، وكنتُ أرى أنَّه غريب. كأنه كان يراه محفوظاً من طريقه ثم بانته له علة.

الحديث الرابع: وسألتُ أبي عن حديثٍ ؛ رواه خالد بن يزيد ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن عياض بن عبد الله بن سعد ، عن أبي سعيد الخدري ، قال : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً فقرأ : {ص} فسجد وسجدنا معه ، وقرأها مرةً أخرى وتهيأنا للسُّجود<sup>(73)</sup>.

فقال أبي : كنتُ أظنُّ أنَّ هذا حديثٌ غريبٌ ، حتَّى رأيتُ من رواية عمرو بن الحارث ، عن سعيد بن أبي هلال ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن عياض بن عبد الله ، عن أبي سعيد ، عن النبي صلى الله عليه وسلم<sup>(74)</sup>.<sup>(75)</sup>  
أقول:

1- الحديث قال عنه الأئمة ما يلي:

قال الحاكم: وهذا حديثٌ صحيحٌ على شرطِ الشيخين ولم يُخرجاه<sup>(76)</sup>.

وقال البيهقي: هذا حديثٌ حسن الإسناد صحيح<sup>(77)</sup>.

قال النووي في " الخلاصة " : سنده صحيحٌ على شرط البخاري<sup>(78)</sup>.

---

(72) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (7/ 268)

(73) أخرجه من هذا الطريق: الدارمي في "مسنده" (1507 و1595) ، وابن خزيمة في "صحيحه" (1455 و1795) ، وابن حبان في "صحيحه" (2799) ، والدارقطني في "السنن" (408/1) ، والحاكم في "المستدرک" (284/1) ، وعنه البيهقي في "معرفة السنن والآثار" (252/3) وفي السنن الكبرى 318/2.

(74) الرواية بذكر اسحاق لم أقف عليها وكذلك محققو علل ابن أبي حاتم، والحديث أخرجه ابن وهب في جامعه (365)، وأبو داود في السنن (2/ 553)(1410)، والطحاوي في "شرح معاني الآثار" 1/ 361، وابن حبان (2765)، والحاكم في "المستدرک" 2/ 431 432، والبيهقي 2/ 318 من طريق ابن وهب، ليس فيه اسحاق . وكان ابن خزيمة يوافق أبا حاتم على هذه العلة فقال 705/1: بَابُ النَّزُولِ عَنِ الْمُنْتَرِ لِلْسُّجُودِ إِذَا قَرَأَ الْخَاطِبُ السَّجْدَةَ عَلَى الْمُنْتَرِ، إِنَّ صَحَّ الْخَبْرُ، فَإِنَّ فِي الْقَلْبِ مِنْ هَذَا الْإِسْنَادِ، لِأَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ ابْنِ وَهْبٍ أَدْخَلَ بَيْنَ ابْنِ أَبِي هَلَالٍ وَبَيْنَ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ فِي هَذَا الْخَبْرِ إِسْحَاقَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ. رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، وَلَسْتُ أَرَى الرَّوَايَةَ عَنِ ابْنِ أَبِي فَرْوَةَ هَذَا.

ثم قال 869/2: «أدخل بعض أصحاب ابن وهب، عن ابن وهب، عن عمرو بن الحارث، في هذا الإسناد إسحاق بن عبد الله [بن] أبي فروة بين سعيد بن أبي هلال وبين عياض. وإسحاق ممن لا يحتج أصحابنا بحديثه، وأحسب أنه غلط في إدخاله إسحاق ابن عبد الله في هذا الإسناد»

(75) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 147)(411).

(76) الحاكم، المستدرک 284/1.

(77) البيهقي، السنن الكبرى 318/2.

(78) الزيلعي ، نصب الراية 50/2.

2- فالإسناد رجاله ثقات ، وهذا معنى قول أبي حاتم: كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، أي صحيح قوي، لكن ظهرت له علة. وقد خالفه جمعٌ من أهل العلم ، ممن نقلت أقوالهم، فقبلوا الحديث ولم يلتفتوا لعلته. وهذا ليس مجال البحث، وإنما بحثنا في معنى الغرابة عند أبي حاتم.

الحديث الخامس: وسَمِعْتُ أَبِي ، وَذَكَرَ حَدِيثَ صَفْوَانَ ، عَنِ الْوَلِيدِ ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا هَجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ ، وَلَكِنْ جِهَادٌ ، وَنِيَّةٌ ، وَإِذَا اسْتَنْفَرْتُمْ فَاَنْفِرُوا(79).

قال أبي : هذا خطأ.

قال أبي : كان صفوان رُبَمَا يرويه ، فيقول : عن أبي صالح ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم(80) ؛ ويرويه شيبان ، فيضطرب فيه ، مرةً يقول : عن ابن عباس ، وأحياناً يقول عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم.

والصحيح إنما هو الأعمش ، عن مجاهد ، عن طاووس ، عن ابن عباس ، عن النبي صلى الله عليه وسلم(81).

قال أبي : ويظنُّ قومٌ أنَّ حديث الوليد غريب(82).

أقول:

1- طريق صفوان عن الوليد الذي قال عنه أبو حاتم : ويظنُّ قومٌ أنَّ حديث الوليد غريب. هذه ترجمة رجاله:

صفوان هو ابن صالح الدمشقي المؤذن، قال ابن أبي حاتم: روى عنه أبي وأبو زرعة، سئل أبي عنه فقال: صدوق(83).

والوليد بن مسلم، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن الوليد بن مسلم فقال: صالح الحديث(84).

---

(79) من هذا الطريق يذكر أبي هريرة لم أجده. وانظر ما يأتي.

(80) أخرجه الطبراني في "الكبير" (339/10 رقم 10844) من طريق صفوان به. وأخرجه ابن أبي عاصم في "الجهاد"(261) وأبو يعلى في "معجمه" (79)، و ابن حبان في "صحيحه" (4592) والقضاعي في "مسند الشهاب" (846) من طرق عن الوليد بن مسلم عن شيبان به.

(81) من طريق الأعمش عن مجاهد لم أجده. وأخرجه البخاري (1834)، ومسلم (1353)، وبيّث الحديث (1863)، وأبو داود(2480)، والترمذي (1590)، والنسائي (4170) من طريق منصور بن المعتمر عن مجاهد به.

(82) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/301)(904).

(83) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل(4/425).

(84) ابن أبي حاتم، المصدر السابق(9/17).

وشيبان هو ابن عبدالرحمن النحوي، قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: شيبان النحوي كوفي حسن الحديث صالح الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به<sup>(85)</sup>.

والأعمش هو الإمام المعروف سليمان بن مهران، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: الأعمش ثقة يحتج بحديثه. وقال: سمعت أبا زرعة يقول: سليمان الأعمش إمام<sup>(86)</sup>.

وأبو صالح هو ذكوان السمان، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: أبو صالح ذكوان صالح الحديث يحتج بحديثه. وقال: سئل أبو زرعة عن أبي صالح السمان ذكوان فقال: مديني ثقة مستقيم الحديث<sup>(87)</sup>.

2- فالإسناد ظاهره قوي، وهذا ما يريده أبو حاتم بالغرابية هنا عند البعض، ولكن رد عليهم بأن فيه اضطراباً في اسناده.

الحديث السادس: وسألت أبي عن خالد أبي الهيثم المدائني. فقال أبي: جاءني سعيد البرذعي، فقال: حدثنا أبو مسعود بن الثقات، عن خالد، عن بكر بن مضر، عن راشد بن أبي سكرة، عن معاوية، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: لا تزال طائفة من أمتي<sup>(88)</sup>.

قال أبي: فأكره ذلك وأكره أبو زرعة، وجعلوا يقولون: هو غريب.

فقلت: لم يرو خالد عن بكر بن مضر شيئاً.

فقلت لأبي زرعة: من خالد هذا؟

قال: لا أدري من هو، وأعلم أن الحديث منكرو.

فقلت أنا: هو خالد المدائني.

فقلت لأبي زرعة، فقال: صدق، يشبه أن يكون من حديث خالد، ولم يكن أبو مسعود يبين لهم من خالد هذا لكي يحسبوا أنه غريب<sup>(89)</sup>.

أقول:

1- إليك ترجمة رجال هذا الإسناد:

سعيد البرذعي إمام كبير، قال الذهبي: البرذعي أبو عثمان سعيد بن عمرو بن عمار الإمام، الحافظ، أبو عثمان رحال، جوال، مصنف<sup>(90)</sup>.

(85) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (4/ 356).

(86) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (4/ 147).

(87) ابن أبي حاتم، المصدر السابق (3/ 451).

(88) لم أقف على هذا الطريق، وكذلك محققو العلل.

(89) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/ 322) (964).

(90) الذهبي، سير أعلام النبلاء (14/ 77).



أبو مسعود بن الفرات هو أحمد ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، وقال: يُعد في الزاينين<sup>(91)</sup>، وقال الحافظ في التقریب: نزيل أصبهان ثقة حافظ تُكلم فيه بلا مستند<sup>(92)</sup>.

بكر بن مضر، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي بكر بن مضر فقال: ثقة<sup>(93)</sup>.

وراشد بن أبي سكرة ترجمه ابن أبي حاتم وسكت عنه<sup>(94)</sup>. وقال الذهبي: وثقه أحمد العجلي<sup>(95)</sup>. وذكره ابن حبان في الثقات<sup>(96)</sup>. وترجمه ابن عساكر وقال: وكان مقدماً عند عمر بن عبد العزيز<sup>(97)</sup>.

2- فمن ظن الإسناد غريباً يريد أنه قوي ؛ لأن ظاهر الإسناد ثقات ، وخفي عليه أمر خالد هذا وهو المدائني، وخالد هذا ترجمه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: (قال أحمد بن حنبل: خالد بن القاسم يزيد في الإسناد. قال إسحاق بن راهويه : كان كذاباً. سئل يحيى بن معين عن خالد المدائني فقال: كان يزيد في الأحاديث الرجال يوصلها لتصير مسندة. سألت أبي عن خالد بن القاسم المدائني فقال: متروك الحديث. سئل أبو زرعة عن خالد بن القاسم المدائني فقال: هو كذاب)<sup>(98)</sup>.

3- ففطن أبو حاتم وأبو زرعة لخالد هذا فاستتروا الحديث. أما الآخرون فاعترضوا بظاھر وبثقة رجاله وقالوا: غريب. أي قوي.

الحديث السابع: وسألت أبي عن حديث ؛ رواه إبراهيم بن أبي شيبان ، عن يونس بن مسيرة بن حلبس ، عن أبي إدريس ، عن عبد الله بن حوالة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، قال يجتنبون أجناداً<sup>(99)</sup>. قال : هو صحيح حسن غريب<sup>(100)</sup>. أقول:

---

(91) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 67/2.

(92) ابن حجر ، تقریب التهذيب ص 83.

(93) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2 / 393)

(94) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل 484/3.

(95) الذهبي ، تاريخ الإسلام (3 / 233). ولم أجده في ثقات العجلي المطبوع.

(96) ابن حبان، الثقات 233/4.

(97) ابن عساكر، تاريخ دمشق (17 / 456).

(98) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (3 / 347).

(99) أخرجه البزار في مسنده (4144) والطبراني في مسند الشاميين (2217) وابن عساكر في تاريخ دمشق 71/1 كلهم من طريق سليمان بن عتبة عن يونس به

وقال البزار : وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أحسن من حديث أبي الدرداء هذا، وقد روي عن غير أبي الدرداء نحو من هذا الكلام وذكرنا حديث أبي الدرداء لجلالته وحسن إسناده.

(100) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1 / 337) (1001).

1- الحديث قال عنه النووي: (حديث حسن مشهور)<sup>(101)</sup>. وقال السخاوي: (هذا حديث حسن)<sup>(102)</sup>.

2- حكم أبو حاتم على الحديث "صحيح حسن"، مما يدل على أن مصطلح "حسن صحيح" الذي اشتهر به الترمذي قد استعمله الأئمة كذلك<sup>(103)</sup>. لكنه هو الذي أكثر من استعماله وأصبح علماً عليه.

3- الغرابة لا تنافي الصحة كما هو معروف.

4- الذي تفرد بالحديث هو إبراهيم بن أبي شيبان وهو من أتباع التابعين، كما في الثقات لابن حبان<sup>(104)</sup>.

الحديث الثامن: وسألت أبي ، وأبا زُرعة ، عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنُ الطَّبَّاعِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، وَعِكْرِمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، قَالَ : لَا يَمْنَعُ أَحَدُكُمْ جَارَهُ أَنْ يَضَعَ خَشَبَةً الْحَدِيثِ<sup>(105)</sup>.

قال أبو زُرعة : رَوَاهُ سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثَّقَاتِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ لَمْ يَذْكُرُوا : ابْنُ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(106)</sup> ، وَهُوَ الصَّحِيحُ ، وَأَحْسَبُ الْوَهْمَ مِنْ ابْنِ الطَّبَّاعِ.

قال أبي : رَوَاهُ وَهَيْبٌ ، وَابْنُ غُلَيْثٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، فَقَالُوا : عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(107)</sup> ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَلَا يَذْكُرُونَ ابْنَ سِيرِينَ.

قال أبي : إِنَّ كَانَ حَدِيثُ ابْنِ الطَّبَّاعِ مُحْفُوظًا ، فَهُوَ غَرِيبٌ ، وَأَحْسَبُ غَيْرَ ابْنِ الطَّبَّاعِ قَدْ رَوَاهُ عَنْ حَمَّادٍ ، وَلَمْ يَذْكُرِ ابْنَ سِيرِينَ<sup>(108)</sup>.

أقول:

1- طريق ابن الطباع رجاله ثقات مشاهير معروفون، بقي النظر في حال ابن الطباع هذا، وقد ترجمه ابن أبي حاتم وقال: قال أبو بكر الأثرم: قيل لأبي عبد الله أحمد بن حنبل:

---

(101) النووي، "الإرشاد" (ص251).

(102) السخاوي، "البلدانيات" (ص5862).

(103) من هؤلاء العلماء الذين استخدموا هذا المصطلح أحمد بن حنبل، انظر، الترمذي، الجامع بعد حديث (128).

(104) ابن حبان، الثقات 57/8.

(105) روايته أخرجه الدارقطني في "الأفراد" كما في أطراف الغرائب 325/2 (5445)، وقال: «غريب من حديث أيوب عنه، تفرد به مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى بْنِ الطَّبَّاعِ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ» .

(106) رواه البزار في مسنده (8786) عن محمد بن عبد الملك عن حماد به.

(107) أخرجه من هذا الطريق: أحمد في "مسنده" (230/2 رقم 7154) والحميدي في "مسنده" (1108) ، والبخاري في "صحيحه" (5627) ، البيهقي في "السنن الكبرى" (69/6)

(108) ابن أبي حاتم، علل الحديث (1/466) (1401).

محمد بن عيسى الطباع؟ فقال: إنه عالمٌ فهم. سمعت أبي يقول: حدثنا ابن الطباع الثقة المأمون، ما رأيت من المحدثين احفظ للأبواب منه. سئل أبي عن محمد بن عيسى بن الطباع؟ فقال ثقة مبرز (109).

2-فقول أبي حاتم: إن كان حديث ابن الطباع محفوظاً ، فهو غريبٌ. يريد صحيحاً، كما هو واضح من عبارته.

الحديث التاسع: وسألت أبي عن حديث: رواه عبد العزيز بن مسلم القسملّي ، عن محمد بن عجلان ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أنه قال لأصحابه : خذوا جنتكم ، قالوا : من عدو حصر قال : لا. فذكر الحديث (110).

قال أبي : كنا نرى أن هذا غريبٌ ، كان حدثنا به أبو عمر الحوضي ، حتى حدثنا أحمد بن يونس ، عن فضيل يعني ابن عياض ، عن ابن عجلان ، عن رجلٍ من أهل الإسكندرية ، عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فعلمت أنه قد أفسد على عبد العزيز بن مسلم ، وبين عورته وحديث فضيل أشبهه (111). (112) أقول:

1-طريق عبدالعزيز القسملّي قال الحاكم بعد إخرجه: (هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يُخرّجاً). وعبد العزيز ترجمه ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عن عبد العزيز بن مسلم فقال: صالح الحديث ثقة (113).

وسعيد المقبري، قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: سعيد المقبري صدوق. وقال: سئل أبو زرعة عن سعيد المقبري فقال: مدينى ثقة (114). ومحمد بن عجلان تقدم (115).

---

(109) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 3839)

(110) أخرجه من هذا الطريق: العقيلي في "الضعفاء" (3/ 18 17)، والطبراني في "الأوسط" (4027)، وفي "الصغير" (407)، وفي "الدعاء" (1682)، والحاكم في المستدرک (1985)، والبيهقي في "الشعب" (598)، وفي "الدعوات الكبير" (111).

(111) قال الدارقطني في العلل الواردة في الأحاديث النبوية (8/ 155): يزويه محمد بن عجلان، واختلف عنه؛ فرواه عبد العزيز بن مسلم القسملّي، عن ابن عجلان، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة. وخالفه أبو خالد الأحمر فرواه، عن ابن عجلان، عن عبد الجليل بن حميد، عن خالد بن أبي عمران، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال مرسلًا.

ورواه ابن عيينة، عن ابن عجلان مرسلًا، لم يُجاوِ به ابن عجلان، وقول أبي خالد الأحمر أصحها.

(112) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 100) (1793).

(113) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 395).

(114) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (4/ 57).

2- فظاهر الإسناد رجاله ثقات، وهو معنى قول أبي حاتم. كُنَّا نَرَى أَنَّ هَذَا غَرِيبٌ. أي قوي من هذا الطريق. لكنه معلول عند أبي حاتم، وليس هذا بحتنا.

3- وعبد العزيز الذي تفرد بهذا الطريق من الطبقة السابعة وهم كبار أتباع التابعين كما في التقريب<sup>(116)</sup>.

الحديث العاشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أُمَيَّةَ السَّائِي ، عَنْ عِيسَى بْنِ مُوسَى التَّمِيمِيِّ الْبُخَارِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالْغُنْجَارِ<sup>(117)</sup> ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ سُئِلَ : مَنْ أَحْسَنُ النَّاسِ صَوْتًا بِالْقُرْآنِ قَالَ : أَخَوْفُهُمْ لِلَّهِ وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ : وَلَا أَعْلَمُ إِلَّا أَنَّ طَلْقَ بْنَ حَبِيبٍ مِنْ أَخَوْفِهِمْ لِلَّهِ<sup>(118)</sup>. فَسَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ : هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مُنْكَرٌ<sup>(119)</sup>.  
أقول:

1- الحديث أورده الدارقطني في العلل وقال: ورواه شيخ من أهل خراسان، يقال له عبد الله بن كيسان، لم يكن بالقوي، عن يحيى بن يعمر، عن ابن عمر، عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولا يصح<sup>(120)</sup>.

2- عبد الله بن كيسان ترجمه ابن أبي حاتم، وقال: سمعت أبي يقول: هو ضعيف الحديث<sup>(121)</sup>.

3- جمع أبو حاتم بين الغرابة والنكارة ليدل على سقوط هذا الخبر وأنه تفرد غير محتمل.  
الحديث الحادي عشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ إِسْحَاقُ بْنُ إِدْرِيسَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ مَوْلَى الْجَرَّادِيِّينَ ، عَنْ عَوْفِ بْنِ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، أَنَّهُ قَالَ : لَا إِيمَانَ لِمَنْ لَا أَمَانَةَ لَهُ ، وَلَا دِينَ لِمَنْ لَا عَهْدَ لَهُ.

فَقَالَ : أَبُو سَعِيدٍ هَذَا ، هُوَ الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ .

فذكرت هذا الحديث لابن الجنيّد الحافظ ، فَقَالَ : كَانَ إِسْحَاقُ بْنُ أَبِي كَامِلٍ الْبَاوَرْدِي ببغداد يسأل عن هذا الحديث ، وكنا نرى أَنَّهُ غَرِيبٌ ، فقد أفسد علينا أَبُو حَاتِمٍ رحمه الله لما بين أَنَّهُ الْحَسَنُ بْنُ دِينَارٍ .

---

(115) ص16.

(116) ابن حجر، تقريب التهذيب ص359.

(117) قال في تاج العروس (13/ 267) وَقَالَ ابْنُ الْقَرَّابِ: وَإِنَّمَا لُقِّبَ بِهِ لِحُمْرَةِ وَجْنَتَيْهِ. قُلْتُ كَأَنَّهُ مُعَرَّبٌ: غَنَجَه آر.

(118) أخرجه الخليلي في الإرشاد 969/3 من طريق اسحاق بن حمزة عن عيسى بن موسى به.

(119) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 119) (1850).

(120) الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (12/ 384)

(121) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (5/ 143).

قال أَبُو مُحَمَّدٍ : الحَسَنُ بن دينار متروك الحديث<sup>(122)</sup>.

أقول:

1- الحديث أخرجه من هذا الطريق أبو أحمد الحاكم في ترجمة أبي سعيد مولى جراد، فقال: عن أبي سهل عوف بن أبي جميلة الهجري، روى عنه أبو يعقوب إسحاق بن إدريس الأسواري ، وإسحاق ذاهب الحديث<sup>(123)</sup>. وإسحاق ترجمه ابن أبي حاتم وقال: سمعت أبي يقول: تركه علي ابن المديني. سألت أبي عنه فقال: ضعيف الحديث. سئل أبو زرعة عنه فقال: واهي الحديث، ضعيف الحديث، روى عن سُويد بن إبراهيم وأبي معاوية أحاديث منكورة<sup>(124)</sup>.

2- بين أبو حاتم أن أبا سعيد مولى جراد هو الحسن بن دينار، والحسن متروك الحديث كما ذكر ابن أبي حاتم هنا.

3- ومما يدل على خطأ الاسناد هذا ووهم راويه أن الحديث مروى من طرق عن عوف عن قسامة من قوله<sup>(125)</sup>.

4- وقد استوقفني قول ابن الجنيدي عن هذا الحديث: وكنا نظن أنه غريب، وقلبت العبارة، فلم يتبين لي معنى غريب هنا إلا أن يريد بها النكارة.

الحديث الثاني عشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ ؛ رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ هِشَامٍ بْنُ أَبِي خَيْرَةَ السُّدُوسِيُّ ، بِمِصَرٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا عَمْرُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُقَدَّمٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا حَنْظَلَةُ السُّدُوسِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ، يَقُولُ : أَمَرْنَا أَلَا نَزِيدَ أَهْلَ الْكِتَابِ عَلَى : وَعَلَيْكُمْ<sup>(126)</sup>.

قال أبي : حَدِيثٌ حَنْظَلَةُ إِنْ كَانَ مَحْفُوظًا فَهُوَ غَرِيبٌ<sup>(127)</sup>.

أقول:

1- هذا الاسناد لم أقف عليه إلا هنا وهذه ترجمة رجاله:

محمد بن هشام السدوسي، قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صدوق<sup>(128)</sup>.

---

(122) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 147).

(123) أبو أحمد الحاكم ، الأسامي والكنى 71/5.

(124) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (2/ 213).

(125) أخرجه ابن أبي شيبه، المصنف 223/7 والخلال في السنة (1560) ، وابن بطة في الإبانة (964).

(126) لم أقف عليه من هذا الطريق وكذلك قال محققو العلل طبعة سعد الحميد . وأصل الحديث مخرج في "الصحيحين" من حديث أنس: فقد أخرجه البخاري (6258) ، ومسلم (2163) من طريق عبيد الله بن أبي بكر بن أنس، عن جده أنس؛ أن رسول الله (ص) قال: «إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» .

(127) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2/ 255).

(128) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 117).

عمر بن علي ترجمه ابن أبي حاتم وقال: قال أحمد يعني ابن حنبل عمر المقدمي ثقة. وقال: سألت أبي عنه فقال محله الصدق ولولا تدليسه لحكمننا له إذا جاء بزيادة غير أنا نخاف بأن يكون أخذه عن غير ثقة<sup>(129)</sup>.

حنظلة السدوسي، قال ابن أبي حاتم: سئل يحيى بن معين عن حنظلة بن عبيد الله السدوسي فقال. ضعيف، سمعت أبي يقول: حنظلة السدوسي ليس بقوي<sup>(130)</sup>.

2- فهذا اسناد ضعيف لحال حنظلة وقد تفرد به عن أنس، فقول أبي حاتم: حَدِيثُ حَنْظَلَةَ إِنْ كَانَ مُحْفُوظًا فَهُوَ غَرِيبٌ، أي منكر لا يصح.

الحديث الثالث عشر: وَسَأَلْتُ أَبِي عَنْ حَدِيثٍ؛ رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ، عَنْ ابْنِ عُيَيْنَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي خِدَاشٍ، سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَمَالِكِ: أَلَيْسَ لَهُمْ مِمَّا تَلْبَسُونَ، وَأَطْعِمُوهُمْ مِمَّا تَأْكُلُونَ الْحَدِيثُ<sup>(131)</sup>.

قال أبي: لم أجد هذا الحديث عند الحميدي في مسنده، ولا عند علي بن المديني فإن كان محفوظاً فهو غريب.

قلت: على ما يصنع؟ قال: لعله أن يكون عندهما موقوفاً<sup>(132)</sup>.<sup>(133)</sup>

أقول:

1- تقدم السؤال في علل ابن أبي حاتم:

وسألت أبي عن حديث رواه ابن أبي عمير العدني، عن سفيان بن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خدش، عن ابن عباس، عن النبي صلى الله عليه وسلم في المملوكين: أطعموهم ممّا تأكلون ... ، الحديث؟

قال أبي: لم يكُنْ هذا الحديث عند الحميدي، ولا عند علي المديني، ولم نجده عند أحد من أصحاب ابن عيينة.

قال أبي: ولم أزل أفش عن هذا الحديث، وهمني جدا، حتى رأيت في موضع: عن ابن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خدش، عن ابن عباس، موقوف؛ فقلت: إن رفعه ليس له معنى؛ والصحيح موقوف<sup>(134)</sup>.

(129) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (124/6)

(130) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (241 / 3).

(131) لم أقف عليه مرفوعاً من هذا الطريق، ولا محققو العلل طبعة د. سعد الحميد.

(132) رواه موقوفاً الشافعي في "مسنده" (216)، ومن طريقه البيهقي في "معرفه السنن والآثار" (15615) وفي "السنن الكبرى" (15779): أنبأ ابن عيينة، عن إبراهيم بن أبي خدش بن عتبة بن أبي لهب، أنه سمع ابن عباس،:

(133) علل الحديث، ابن أبي حاتم (2/ 307) (2434).

(134) ابن أبي حاتم، علل الحديث (2307).

2-والطريق المرفوع عن ابن عيينة رفعه محمد بن يحيى بن أبي عمر العدني ترجمه ابن أبي حاتم، قال: سألت أبي عنه قال: كان رجلاً صالحاً وكان به غفلة، ورأيت عنده حديثاً موضوعاً حدث به عن ابن عيينة، وهو صدوق<sup>(135)</sup>.

3-فابن أبي عمر رغم ثقته إلا أن حديثه عن ابن عيينة فيه مقال، فالذي ترجح لدي أن معنى قول أبي حاتم: فإن كان محفوظاً فهو غريب. أي منكر مرفوعاً، والصحيح فيه الوقف.

نتائج البحث: بعد هذا التطواف خلصنا الى أهم النتائج:

- 1- أول من عزّف الحديث الغريب هو الامام الترمذي في جامعه.
  - 2- وصف الحديث بالغرابة في كتب العلل قليل ونادر ففي علل الترمذي (3) أحاديث، وفي علل ابن أبي حاتم (13) حديثاً.
  - 3- أطلق الترمذي الغرابة ويريد التفرد ، ووقع التفرد في طبقة أتباع التابعين.
  - 4- بعد الدراسة تبين أن جميع الأحاديث المحكوم عليها بالغرابة في علل الترمذي كلها مقبولة.
  - 5- أطلق أبو حاتم الغرابة في أكثر الأحاديث على الأحاديث التي ظاهرها الصحة، لكن تبين له بعد الدراسة وتفتيش الطرق أنها معلولة.
  - 6- استعمل أبو حاتم مصطلح "كنا نظنه غريب" أي قوي أو محفوظ.
  - 7- جمع أبو حاتم في حديث بين الصحة والحسن والغرابة. مما يدل على أن الغرابة لا تنافي الصحة.
  - 8- في القليل النادر أطلق أبو حاتم الغريب على الطريق المنكر الضعيف لضعف أحد روايته، أو أن رفعه غريب والصحيح موقوف.
  - 9- طبقة التفرد في علل ابن أبي حاتم هي كذلك طبقة أتباع التابعين.
  - 10- تبين أن مصطلح غريب في كتب العلل لا يُراد به حكم بالضعف وإنما يراد به التفرد ، وهذا التفرد قد يكون صحيحاً.
- وفي الختام أوصي بدراسة فاحصة للأحاديث التي حكم عليها الترمذي بالغرابة في جامعه ودراستها دراسة استقرائية.
- وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(135) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (8/ 124).

## المصادر والمراجع

- 1- البخاري، محمد بن إسماعيل، *الصحيح*، 1422، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط1، دار طوق النجاة.
- 2- البخاري، محمد بن إسماعيل، (د.ت) ، *التاريخ الكبير*، تحقيق الشيخ عبد الرحمن المعلمي وآخرون، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- 3- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، (د.ت) *السنن الكبرى*، (د.ط)، دمشق، دار الفكر.
- 4- البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي، 1990م، *شعب الإيمان*، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية .
- 5- الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، 1995م، *الجامع* ، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، (د.ط) ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 6- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، 1427 هـ - 2006 م، *علل الحديث* ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، السعودية-الرياض ،مطابع الحميضي.
- 7- ابن أبي حاتم، عبد الرحمن، (د.ت) *الجرح والتعديل*، (د.ط)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- 8- الحاكم، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه، 1411 - 1990، *المستدرک علی الصحیحین*، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطاء، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 9- ابن حبان، أبو حاتم البستي، (د.ت) *الثقات*، (د.ط) ، دمشق ، دار الفكر.
- 10- ابن حبان، أبو حاتم البستي، (د.ت)، *كتاب المجروحين*، تحقيق محمود إبراهيم زايد، (د.ط)، حلب، دار الباز.
- 11- ابن حبان، أبو حاتم البستي، 1993م، *الصحيح*، ترتيب ابن بلبان، تحقيق الشيخ شعيب الأرنؤوط، ط2، بيروت، مؤسسة الرسالة .
- 12- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1984م، *تهذيب التهذيب*، ط1، دمشق، دار الفكر.
- 13- ابن حجر، أحمد بن علي العسقلاني، 1986م، *تقريب التهذيب*، تحقيق محمد عوامة، ط1، سوريا، دار الرشيد .
- 14- ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، 1421 هـ - 2001 م، *المسند* ، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.



- 15- ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال، 1408 هـ - 1988 م، *الجامع في العلل ومعرفة الرجال* رواية، المروزي وغيره، المحقق: الدكتور وصي الله بن محمد عباس، ط1، بومباي-الهند- الدار السلفية
- 16- الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت، 1422 هـ - 2002 م، *تاريخ بغداد*، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي.
- 17- الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر، 1405 هـ - 1985 م، *العلل الواردة في الأحاديث النبوية*. تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط1، الرياض، دار طيبة.
- 18- الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد، 1424 هـ - 2004 م، *السنن*، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد بروهوم، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 19- أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق، *السنن*، 1430-2009، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط1، دار الرسالة العالمية.
- 20- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز، 1382 هـ - 1963 م، *ميزان الاعتدال*، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط1، بيروت - لبنان، دار المعرفة للطباعة والنشر.
- 21- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، 1413 هـ - 1993 م، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، ط2، بيروت، دار الكتاب العربي.
- 22- السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن، 1983 م، *فتح المغيث*، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 23- ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع، *الطبقات الكبرى*، 1410 هـ - 1990 م، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 24- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (د.ت)، *تدريب الراوي*، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف، (د.ط)، بيروت، دار الفكر.
- 25- ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، (د.ت)، *علوم الحديث*، تحقيق د.نور الدين عتر، (د.ط)، بيروت، دمشق، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر.
- 26- الطبراني، سليمان بن أحمد، (د.ت)، *المعجم الكبير*، تحقيق حمدي السلفي، (د.ط)، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- 27- الطبراني، سليمان بن أحمد الشامي، *المعجم الأوسط*، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط1، القاهرة - دار الحرمين.

- 28- الطبراني، سليمان بن أحمد ، 1413هـ، الدعاء ، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 29- الطحاوي، أحمد بن محمد سلامة، 1994م، شرح معاني الآثار، حققه محمد زهري النجار ومحمد سيد، ط1، الرياض، عالم الكتب.
- 30- ابن عبد البر، أبو عمرو يوسف بن عبد الله، 1411هـ، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق مجموعة من الباحثين، (د.ط.)، المغرب، وزارة الأوقاف المغربية .
- 31- العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذهبهم وأخبارهم، 1405 - 1985، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، ط1، المدينة المنورة - مكتبة الدار.
- 32- العراقي، عبد الرحيم بن الحسين، 1970م، التقييد والإيضاح، تحقيق عبدالرحمن محمد عثمان، ط1، دمشق، دار الفكر.
- 33- ابن عساكر، علي بن الحسين بن هبة الله، 1995م، تاريخ مدينة دمشق، تحقيق محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (د.ط.) دمشق، دار الفكر.
- 34- العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، 1404هـ - 1984م، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعي، ط1، بيروت، دار المكتبة العلمية.
- 35- ابن فارس، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، 395هـ، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط1 1399هـ - 1979م. دمشق ، دار الفكر
- 36- ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، 1430هـ - 2009م، السنن، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، ط1، بيروت، دار الرسالة العالمية.
- 37- المزي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، 1400 - 1980، المحقق: د. بشار عواد معروف، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- 38- ابن معين،: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، 1399 - 1979، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، ط1، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي.
- 39- النسائي، أحمد بن شعيب، 1991م، السنن الكبرى، تحقيق د. عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، ط1، بيروت، دار الكتب العلمية.
- 40- أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (د.ت) حلية الأولياء ، (د.ط.)، دمشق، دار الفكر.

1. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, 1422, *Al-Jami Al-Sahih* (In Arabic) the investigator: Muhammad Zuhair bin Nasser Al-Nasser, i 1, Dar Touq Al Najat
2. Al-Bukhari, Muhammad bin Ismail, , *the great history*, (In Arabic) investigation by Sheikh Abd al-Rahman al-Muallami and others, Damascus, Dar al-Fikr.
3. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Ali, (d.) *Al-Sunan Al-Kubra*, (In Arabic), Damascus, Dar Al-Fikr.
4. Al-Bayhaqi, Abu Bakr Ahmad Ibn Al-Hussein Bin Ali, 1990 AD, *Sha`ab Al-Iman*, (In Arabic), edited by Muhammad Al-Saeed Bin Bassiouni Zaghoul, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya.
5. Al-Tirmidhi, Muhammad bin Isa bin Surah, 1995 CE, *Al-Jami* '(In Arabic), verified by Ahmad Muhammad Shaker and others, (d. T), Beirut, House of Revival of Arab Heritage.
6. Ibn Abi Hatim, Abd al-Rahman bin Muhammad bin Idris bin al-Mundhir alTamimi, 1427 AH - 2006 CE, *the reasons for hadith*, (In Arabic), investigation: a team of researchers under the supervision and care of Dr. Saad bin Abdullah Al-Hamid and Dr. / Khalid bin Abdul Rahman Al-Jeraisy, i 1, Saudi-Riyadh, Al-Humaidhi Press.
7. Ibn Abi Hatim, Abdul Rahman, (d.) *Al-Jarh and Al-Ta'deel*, (In Arabic), Beirut, House of Revival of Arab Heritage
8. Al-Hakim, Muhammad bin Abdullah bin Muhammad bin Hamdawiya, 1411-1990, *Al-Mustadrak Ali Al-Sahihin*, (In Arabic) edited by: Mustafa Abdel-Qader Atta, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kotob Al-Alami
9. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, (d. T) *Al-Thiqaat*, (In Arabic), Damascus, Dar Al-Fikr.
10. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, (d. T), *Kitab al-Majrooheen*, (In Arabic), edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, (d. T), Aleppo, Dar Al-Baz
11. Ibn Hibban, Abu Hatim Al-Basti, 1993 AD, *Al-Sahih*, (In Arabic), arranged by Ibn Belban, edited by Sheikh Shuaib Al-Arna`ut, 2nd Edition, Beirut, Al-Risalah Foundation.
12. Ibn Hajar, Ahmad Ibn Ali Al-Asqalani, 1984 AD, *Tahdheeb Al-Tahdheeb*, (In Arabic), 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
13. Ibn Hajar, Ahmad Ibn Ali Al-Asqalani, 1986 AD, *Approving Al-Tahdheeb*, (In Arabic), Editing Muhammad Awama, First Edition, Syria, Dar Al-Rashid.

14. Ibn Hanbal, Ahmad Ibn Muhammad Al-Shaibani 1421 AH - 2001 AD, *Al-Musnad*, (In Arabic), the investigator: Shuaib Al-Arna'ut - Adel Morshed, and others, First Edition, Beirut, Al-Risala Foundation.
15. Ibn Hanbal, Abu Abdullah Ahmad Ibn Muhammad Ibn Hanbal Ibn Hilal, 1408 AH - 1988 AD, *Al-Jami' in the Ills and Knowing the Men, a narration, Al-Marwadhi and others*, (In Arabic), , the investigator: Dr.
16. Al-Khatib, Ahmad bin Ali bin Thabet, 1422 AH - 2002 CE, *History of Baghdad*, (In Arabic), investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Gharb Al-Islami.
17. Al-Daraqutni, Abu Al-Hasan Ali bin Omar, 1405 AH - 1985 CE, *the causes mentioned in the hadiths of the Prophet*. (In Arabic), *Achievement and production: Mahfouz Al-Rahman Zain Allah Al-Salafi, 1st floor, Riyadh, Dar Taibah*.
18. Al-Daraqutni, Ali bin Omar bin Ahmed, 1424 AH - 2004 CE, *Al-Sunan*, (In Arabic), verified and corrected its text and commented on it: Shuaib Al-Arna'ut, Hassan Abdel Moneim Shalabi, Abd Al-Latif Harz Allah, Ahmad Barhoum, 1st floor, Beirut, Al-Rasal Foundation
19. Abu Dawud, Suleiman bin Al-Ash'ath bin Ishaq, 1430-2009, *Al-Sunan*, (In Arabic), edited by Shuaib Al-Arna'ut, Edition 1, Dar Al-Risalah Al-Alamiah
20. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Othman bin Qaymaz, 1382 AH - 1963 CE, *Balance of Moderation*, (In Arabic), edited by: Ali Muhammad al-Bajawi, First Edition, Beirut - Lebanon, Dar al-Ma'rifah for Printing and Publishing.
21. Al-Dhahabi, Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmed, 1413 AH- 1993 CE, *History of Islam and the Deaths of Celebrities and Celebrities*, (In Arabic), Investigator: Omar Abd al-Salam al-Tadmouri, 2nd Edition, Beirut, Dar al-Kitaab al-Arabi.
22. Al-Sakhawi, Shams Al-Din Muhammad bin Abdul-Rahman, 1983 AD, *Fath Al-Moghith*, (In Arabic), 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
23. Ibn Saad, Muhammad bin Saad bin Munea, *Tabaqat al-Kubra*, (In Arabic), 1410 AH - 1990 CE, edited by: Muhammad Abd al-Qadir Atta, 1st Edition, Beirut, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya.
24. Al-Suyuti, Jalal al-Din Abd al-Rahman bin Abi Bakr, (d. T), *training the narrator*, (In Arabic), investigation by Abd al-Wahhab Abd al-Latif, (d. T), Beirut, Dar al-Fakr
25. Ibn Al-Salah, Abu Amr Othman bin Abdul-Rahman, (d. D), *Science of Hadith*, (In Arabic), verified by Dr. Nur al-Din

- Ater, (d. T), Beirut, Damascus, House of Contemporary Thought, and House of Thought.
26. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, (d. T), ***The Great Dictionary***, (In Arabic), edited by Hamdi Al-Salafi, (d. T), Cairo, Ibn Taymiyyah Library.
  27. Al-Tabarani, Suleiman Bin Ahmed Al-Shami, ***Al-Mujam Al-Awsat***, (In Arabic), Edited by: Tariq Bin Awad Allah Bin Muhammad, Abdul-Mohsen Bin Ibrahim Al-Husseini, First Edition, Cairo - Dar Al-Haramain
  28. Al-Tabarani, Suleiman bin Ahmed, 1413 AH, ***Supplication***, (In Arabic), edited by Mustafa Abdel-Qader Atta, First Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Ulmiyyah
  29. Al-Tahawi, Ahmed bin Muhammad Salama, 1994 AD, ***Explanation of the Meanings of Archeology***, (In Arabic), verified by Muhammad Zuhri Al-Najjar and Muhammad Sayed, 1st Edition, Riyadh, The World of Books.
  30. Ibn Abd al-Barr, Abu Amr Yusuf bin Abdullah, 1411 AH, ***introducing the meanings and evidence in al-Muwatta***, (In Arabic), verified by a group of researchers, (d. I), Morocco, the Moroccan Ministry of Endowments
  31. Al-Ajali, Abu Al-Hasan Ahmed bin Abdullah bin Saleh, 1405-1985, ***Knowledge of trustworthy men of scholars and hadiths and of the weak and mentioning their doctrines and their news***, (In Arabic), the investigator: Abd Al-Alim Abd Al-Azim Al-Bastawi, 1st edition, Medina - Al-Dar Library.
  32. Al-Iraqi, Abdul Rahim Bin Al-Hussein, 1970 AD, ***Restriction and Clarification***, (In Arabic), edited by Abdul Rahman Muhammad Othman, 1st Edition, Damascus, Dar Al-Fikr.
  33. Ibn Asaker, Ali bin Al-Hussein bin Hibat Allah, 1995 AD, ***History of the City of Damascus***, (In Arabic), investigation by Muheb al-Din Abu Sa'id Umar bin Thamim al-Omari, (d. I) Damascus, House of Fikr.
  34. Al-Aqili, Abu Jaafar Muhammad Ibn Amr Ibn Musa, 1404 AH-1984 AD, ***Al-Da'fah Al-Kabeer***, (In Arabic), Investigator: Abd Al-Mu'ti Amin Qalaji, 1st Edition, Beirut, The Scientific Library House.
  35. Ibn Faris, Ahmad bin Faris bin Zakaria al-Qazwini al-Razi, 395 AH, ***Dictionary of Language Standards***, (In Arabic), edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, 1st ed. 1399 AH - 1979 AD. Damascus, the house of thought
  36. Ibn Majah, Abu Abdullah Muhammad ibn Yazid al-Qazwini, 1430 AH - 2009 CE, ***al-Sunan***, (In Arabic), the investigator: Shuaib al-Arnaout - Adel Murshid - Muhammad Kamil Karah

- Belli - Abd al-Latif Harz Allah, 1st ed., Beirut, Dar al-Risala al-Alamiya
37. Al-Mazi, Yusuf bin Abdul Rahman bin Yusef, Abu Al-Hajjaj, 1400-1980, ***Tahdheeb Al-Kamal in the names of men***, (In Arabic), investigator: Dr. Bashar Awad Maarouf, 1st floor, Beirut, The Message Foundation
  38. Ibn Ma'in,: Abu Zakaria Yahya bin Mu'in bin Aun, 1399-1979, ***Tarikh Ibn Ma'in (Al-Douri's narration)***, (In Arabic), investigator: Dr. Ahmad Muhammad Nur Saif, 1st floor, Makkah, Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage.
  39. Al-Nasa'i, Ahmad Ibn Shuaib, 1991 CE, ***Al-Sunan Al-Kubra***, (In Arabic) edited by Dr. Abd Al-Ghafar Al-Bendari and Sayed Kesraoui, 1st Edition, Beirut, Dar Al-Kutub Al-Alami
  40. Abu Naim, Ahmad bin Abdullah Al-Asbahani, (d.) ***Hilyat Al-Awliya***, (In Arabic) (d. T), Damascus, Dar Al-Fikr.